P-ISSN: 1818-9431, E-ISSN: 2617-9849 Special Issue عدد خاص

Ways to improve the insurance industry using financial indicators / an applied study at the National Insurance Company

Assist. Prof. Faiza Abdul-Kareem Mohammed
University of Baghdad -Postgraduate Institute for Accounting and Financial Studies
Faiza.a@uobaghdad.edu.iq

Shahad Ramiz Anwar
Ministry of Construction, Housing, Municipalities and Public Works – Iraqi Housing Fund
Shahadramz73@gmail.com

Abstract

The research aims to develop the insurance industry by supporting it with performance-enhancing indicators, thus contributing to its role in economic development. It also aims to provide researchers with a study addressing the topic of insurance and its impact on the development of the insurance industry, a resource that other researchers can build upon to complement Iraqi insurance industry development projects. The researchers adopted the descriptive-analytical approach, as it is considered appropriate for studying social phenomena. It describes phenomena and provides data about them, while clarifying and analyzing their causes and consequences. It also identifies the influencing factors with the aim of reaching conclusions and making recommendations.
Keywords: insurance, insurance industry, financial indicators

سبل الارتقاء بصناعة التامين باستخدام المؤشرات المالية/ دراسة تطبيقية في شركة التامين الوطنية

ا.م. فائزة عبد الكريم محمد
جامعة بغداد – المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

شهد رامز انور
وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة – صندوق الإسكان العراقي

المستخلص

يهدف البحث إلى تطوير صناعة التأمين من خلال دعمها بمؤشرات تعزز الأداء مما يساهم في تحسين دورها في التنمية الاقتصادية، وتزويد الباحثين بدراسة تتناول موضوع التأمين وأثره في تطوير صناعة التأمين، وهو ما يمكن أن يعتمد عليه باحثون آخرون، لاستكمال مشاريع تطوير صناعة التأمين العراقية. واعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر مناسبا لدراسة الظواهر الاجتماعية. ويصف الظواهر ويقدم بيانات عنها، مع بيان أسبابها ونتائجها وتحليلها، ويحدد العوامل المؤثرة فيها بهدف التوصل إلى استنتاجات وتقديم توصيات بشأنها.
الكلمات المفتاحية: التامين، صناعة التامين، المؤشرات المالية

أولاً: المقدمة

إن الهدف الرئيسي لفكرة التأمين كان ولا يزال هو حماية النشاط البشري من الخسائر المالية التي يتعرض لها من خلال التوزيع العادل للخسائر التي قد تنجم عن المخاطر العرضية الطارئة التي قد تؤدي إلى خسارة الأموال أو الأرواح أو ما يترتب على ذلك من المسؤوليات القانونية التي قد تنشأ عن هذا النشاط. . تبين هذه الوظيفة أن التأمين هو صندوق تعاون أو مشاركة تديره شركة التأمين ويشارك فيه حاملي وثائق التأمين بدفع مبلغ يمثل نسبة المشاركة في الصندوق وهو ما يسمى بقسط التأمين. ويتم تحديد هذا المبلغ من قبل شركة التأمين بحسب تقديرها للخطر المؤمن منه بقصد تعويض بعضهم في حالة تعرضهم لخسارة مالية نتيجة تحقق الخطر. ونتيجة للتطور الواسع الذي شهده المجتمع الإنساني في القرنين الماضيين بقفزات نوعية ملحوظة، فقد واكب التأمين هذا التطور الذي شهدته الحضارة الإنسانية بكافة أبعاده. وقد انتقلت من إطار الحماية التي توفرها من شكلها الأولي عبر التأمين ضد المخاطر البحرية الذي يمثل بدايات التأمين، إلى الأنشطة البشرية الأكثر تقدما، ليصبح هذا النشاطأحد المعايير التي يقاس بها تقدم الدول وتطور أنظمتها السياسية والمالية والاجتماعية.

المبحث الاول: منهجية بحث ودراسات سابقة

اولا : مشكلة البحث:–يعاني قطاع التامين في العراق من غياب الاسس الصحيحة لصناعة التامين واعتماد اساليب قديمة لم تعد قادرة على مواجهة التحديات التي اقترنت بهذا القطاع الاقتصادي المهم . والذي اصبح محط اهتمام الدول المتقدمة .

وجاء البحث بالنساؤلين الرئيسيين الاتيين :

١– هل تساهم المؤشرات المالية في الوقوف على واقع عمل شركات التامين ؟

٢– هل استخدام المؤشرات المالية يساهم في رفع مستوى صناعة التامين في العراق؟

ثانيا: اهمية البحث:–وتأتي أهمية هذا البحث من الدور الذي تلعبه شركات التأمين في إنعاش الاقتصاد الوطني وتطويره وبيان أثر التأمين في تقديم الدعم لهذه الشركات والأفراد، حيث أن دراسة واقع شركات التأمين في غاية الأهمية لمعرفة الدور الذي تلعبه وتلعب كل منها دوراً في تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني وإبراز واقع قطاع التأمين.

ثالثا : اهداف البحث

يهدف البحث إلى الآتي:

١. بيان دور المؤشرات المالية في تعريز الاداء للارتقاء في تطوير صناعة التامين
٢. تزويد الباحثين بدراسة تتناول موضوع التأمين وأثره في تطوير صناعة التأمين، وهو ما يمكن أن يعتمد عليه باحثون آخرون، لاستكمال مشاريع تطوير صناعة التأمين العراقية.

رابعا : فرضية البحث:–تساهم المؤشرات المالية في رفع كفاءة صناعة التامين في العراق

خامسا : منهج البحث:–واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يعتبر مناسبا لدراسة الظواهر الاجتماعية. ويصف الظواهر ويقدم بيانات عنها، مع بيان أسبابها ونتائجها وتحليلها

دراسات سابقة:

١– دراسة (عبد المنعم امام ١٩٩٧)

عنوان الدراسة	صناعة التامين واعادة التامين وامكانيات التكامل في السوق العربية
فكرة الدراسة	اكد الباحث على ان فكرة اعادة التامين اساسا تنطوي على تفتيت الاخطار التي يتم الاكتتاب فيها بحيث يتم الاحتفاظ فقط بذلك الجزء من الخطر الذي تستطيع شركة التامين تحمله وما زاد عن ذلك يتم احالته الى شركات اعادة التامين
اسلوب الدراسة	اعتمد الباحث على البيانات التاريخية
طبيعة الدراسة	دراسة نظرية
اهم النتائج	اكتسبت اعادة التامين اهميتها الجوهرية لما توفره من مميزات عديدة لشركات التامين والاقتصاد القومي
اوجه الاختلاف	اكد الباحث على اهمية اعادة التامين بالنسبة لصناعة التامين ولم يتناول تطوير صناعة التامين باستخدام المؤشرات المالية
مدى الاستفادة من الدراسة	الاطلاع على اهم المميزات التي تقدمها اعادة التامين لشركات التامين

٢- دراسة (الزبيدي , عبد الله محمد , ٢٠٠٦)

عنوان البحث	دور اعادة التامين في دعم صناعة التامين الاردنية
مشكلة الدراسة	تتم عمليات اعادة التامين غالبا بين شركات تنتمي الى جنسيات مختلفة لا تعرف الحدود والقيود ما يؤثر على النشاط المالي لشركات التامين الاردنية
اسلوب الدراسة	اعتمد الباحث على البيانات المتوافر داخل سوق التامين الاردنية
طبيعة الدراسة	دراسة نظرية
اهم النتائج	تبين ان اعادة التامين لها اهمية خاصة في السوق الاردني اذ ان هذا الاخير لا يمكنه القيام بدوره في تقديم خدمات التامين للجمهور دون ان يعيد تامين جزء من اعماله لدى شركات الاعادة المختلفة
اوجه الاختلاف	اعتمد على الجانب النظري فقط ولم يتناول في بحثه ما هية الابعاد الرئيسية التي يركز ان تدعم صناعة التامين
مدى الاستفادة من الدراسة	تم اعتمادها كمصدر من مصادر البحث في الجانب النظري

المبحث الثاني : الجانب النظري

اولا: تطور فكرة الحاجة الى التامين:-إن التطور الكبير الذي شهدته البشرية في كافة المجالات، والذي يتمثل بوضوح في كثرة الاختراعات وتراكم الأموال الضخمة على شكل مصانع ومباني ضخمة، وما رافقها من تطور في الأخطار وتنوعها، أصبح في أغلب الأحوال مستحيلاً على الإنسان أن يتحمل عواقب إدراك الأخطار بمفرده. ولذلك دفع هذا الأمر الناس إلى البحث عن طريقة يمكنهم من خلالها التقليل من آثار الخسائر الناتجة عن وقوع الخطر، وهذه الطريقة أو الطريقة هي ما يعرف بالتأمين. تم إنشاء التأمين في البداية بهدف حماية الأفراد، والحفاظ عليهم حياتهم وممتلكاتهم، واستمرارية حياتهم الإنتاجية، وحماية الثروات الوطنية، والحفاظ على كافة الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال المستثمرة في مختلف الاستثمارات. كما أنه يعمل على تجميع المدخرات والمساهمة في تمويل خطط التنمية الوطنية. ويعتبر ضرورة للاقتصاد الوطني، وخاصة للدول النامية، حيث أنه أحد الأوعية الادخارية المهمة التي تعمل على تراكم رؤوس الأموال. ولذلك كان لا بد من النهوض بهذا القطاع الحيوي والمهم والعمل على تطوير أدائه بما يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية. وبما أن هذا القطاع يعاني من التراجع، فقد أصبح من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، إجراء الدراسات والأبحاث لمحاولة إيجاد الوسائل التي تساعد على دعمه وتطويره. ولكي نجعل من ضعف هذا القطاع قوة دافعة نحو التنمية واستمرار مهامه، لا بد من البحث عن الأساليب التي تعمل على تطوير هذا القطاع. (سلام وموسى، ٢٠٢٠: ٧٩)وقد تبين أن من الأساليب التي تدعم شركات التأمين والتي يمكن أن تحميها هو إسناد أعمالها إلى شركات التأمين التي ينطوي عملها على تفكيك المخاطر المكتتب بها بحيث يتم الاحتفاظ فقط بذلك الجزء من الخطر لتتمكن شركة التأمين من تغطية الخسائر الناتجة عن تحقيقه وإعادة تأمين ما يزيد على ذلك للشركات. تعتبر شركات التأمين جهات استثمارية تتمتع بقدرات مالية جيدة تمكنها

من المساهمة في عملية تمويل برامج التنمية الاقتصادية في حدود الأسس الفنية التي يجب أن تقوم عليها السياسة الاستثمارية لهذه الشركات. (العكيلي ,٢٠٢٣ : ٥)

ثانياً :- تعريف التأمين :

قد يتعرض الإنسان خلال حياته اليومية للعديد من المخاطر التي احيانا قد تؤدي به إلى الوفاة، أو العجز النسبي أو الكامل. كما أن هناك مخاطر قد تؤدي إلى تدمير ممتلكاته، مثل الحريق أو السرقة أو الضياع، مما سيؤدي إلى ذلك. وفي جميع هذه الحالات، إما أن ينقطع مصدر رزق أسرة المتوفى، أو ينخفض دخله، مما يعرضه وأفراد أسرته لخطر الفقر والعوز الدائمين، وهو ما يعبر عنه بالخطر. وبطبيعة الحال، يريد أي شخص دائماً التقليل من آثار هذه المخاطر عليه، أو على أفراد أسرته، فيما يعرف بالتأمين ضد الخطر، أو طلب الحماية منه، ومن يقوم بدور الحماية من المخاطر التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع هي شركات التأمين (وتسمى المؤمن) بموجب اتفاق مبرم بين الفرد (المؤمن له) والشركة. وتلتزم بموجبه شركة التأمين بضمان التعويض عن الأضرار التي قد يتعرض لها المؤمن له، وذلك بأن يدفع له أو لأحد أفراد أسرته المبلغ المتفق عليه عند تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل مبالغ معينة يدفعها المؤمن له لشركات التأمين. ويعرف التأمين بعدة طرق منها اللغوية، قانونية، اقتصادية، اجتماعية، تجارية، محاسبية. وكما ياتي:-

١- ومن الناحية اللغوية يمكن القول إن التأمين مشتق لغوياً من الأمن، وهو راحة البال وإزالة الخوف (فلاح، ٢٠١٧: ٦). وأصل الاشتقاق اللغوي: آمن، آمن، آمن، آمن، أي مطمئن لا يخاف، والبيت الآمن: أي الآمن، كما قال الله تبارك وتعالى على لسان إبراهيم (عليه السلام): (رب اجعل هذا البلد الآمن). سورة البقرة، الآية ١٢٦. وكلمة "السلامة" تشمل جوانب نفسية. أما بالنسبة للإنسان فهي الطمأنينة وغياب القلق النفسي في حياة الفرد اليومية والاطمئنان ولو نسبياً على المستقبل. من الناحية القانونية، التأمين: "عقد يتعهد بموجبه المؤمن (شركة التأمين) بأن يدفع للمؤمن له أو المستفيد المنصوص عليه في التأمين مبلغاً من المال أو راتباً أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع أو تحقق الخطر المنصوص عليه في العقد، مقابل قسط التأمين". أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن خلال فترة زمنية محددة" (ناصر، ٢٠٢٠: ٥٩)

٢- ومن الناحية القانونية فقد عرف المشرع العراقي في نص المادة (٩٨٣) من القانون المدني العراقي أن التأمين هو "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يدفع للمؤمن له أو للمستفيد مبلغاً من المال أو دخلاً مرتباً أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث الذي يقع منه المؤمن له، مقابل أقساط أو أي مبلغ مالي آخر يؤديه المؤمن له الى المؤمن " (الوقائع العراقية، ١٩٥١، العدد ٣٠١٥ بتاريخ ٩/٨/١٩٥١). وينظر هذا التعريف إلى التأمين من الناحية القانونية من منظور العلاقة التعاقدية بين طرفي العقد، شركة التأمين (المؤمن) والعميل (المؤمن له).

ومن الناحية الفنية : يعرف التأمين فنيا بأنه "أداة لتقليل المخاطر، وذلك من خلال جمع عدد كاف من الأعمال المعرضة للخطر، بحيث يمكن التنبؤ بالخسارة على مستوى المجموعة" (الوردي، ١٩٩٩: ٧٢).

وقد عرفت لجنة مصطلحات التأمين التابعة لمؤسسة المخاطر والتأمين الأمريكية التأمين بأنه "تراكم الخسائر العرضية، وذلك بنقل هذه المخاطر إلى شركات التأمين (شركات التأمين)، التي توافق على تعويض المؤمن له عن هذه الخسائر، أو تقديم منافع مالية أخرى في حالة حدوثها، أو تقديم الخدمات ذات الصلة". خطير" (ريجدا، ٢٠١٨: ٥١).

٣-أما الجانب الاقتصادي فقد أشار إلى ذلك (سلام وموسى، ٢٠٢٠: ٨٩)، فهو "وسيلة اقتصادية يمكن من خلالها استبدال خسارة كبيرة محتملة بخسارة صغيرة مؤكدة". ومن خلال هذا المفهوم نرى التركيز على الجانب الاقتصادي، وهو ما يعني أن الخسارة الكبيرة المحتملة تتمثل في تحقق الخطر المؤمن عليه، ومن ثم خسارة الشيء المؤمن عليه، أما الخسارة الصغيرة المؤكدة , ويمثلها قسط التأمين الذي غالبا ما يكون أقل من مبلغ التعويض. وقد تم تعريف التأمين الاجتماعي على أنه "عقد تعاوني تكافلي يتضمن عنصرين: احتياطي للتعويض عن الخسائر المتوقعة، وعنصر تحويل خطر شخص واحد إلى عدة أشخاص". وتعرف أيضًا باسم "الفكرة التعاونية التي أساسها أن مجموعة من الأشخاص معرضة لخطر إلحاق خسارة ببعض أفرادها، فيتعاونون جميعًا". المشاركون في تحمل الخسارة التي تحدث للبعض (بدوي، ٢٠١٩: ١). ويعرف التأمين أيضاً بأنه وسيلة اجتماعية تتمثل في مجموعة من الأفراد والمنظمات تسمى مجموعة المؤمن لهم يقومون بنقل عبء الخطر إلى المؤمن (شركة التأمين) مقابل تحمل الأقساط النسبية من المؤمن له. ويشمل مجموعة كبيرة من الأشخاص المعرضين للخطر الذي يحتمل حدوثه، كما يتضح من عقد التأمين (James, 2019: 50).

٤- ومن الناحية التجارية، يعبر التأمين (كمؤسسة تجارية) عن خطة لجمع مجموعة من الأشخاص لنقل المخاطر التي تحدث من الأفراد ليتحملها الجميع، ويعتبر جزءاً مهماً من عالم المال، إذ يعتبر التأمين أساس الائتمان ووسيلة للادخار والاستثمار. يضاف إلى ذلك كل ذلك أنها تضم آلافالهيئاتالتيتعملبهاوتضممملايينالعاملين فيها، ومن ثم أصبحت جزءا رئيسيا من مشاريع الاقتصاد الحر (الربيعي، ٢٠٢٢: ١٥).

٥-ومن الناحية المحاسبية يعرف التأمين بأنه: وعاء مالي يتم فيه تجميع مصادر الأموال من الراغبين في الاشتراك تكافلاً أو تضامناً للتخفيف من أثر الأضرار التي تلحق بأي منهم أو ببعضهم، نتيجة وقوع الخطر المتفق عليه متضامنين مقابل آثاره المتوقعة المحسوبة، خلال فترة محددة، واستثمار تلك المخاطر. وتستخدم الأموال التي يتم جمعها لتطويره، والأموال التي يتم جمعها نتيجة لذلك، لدفع قيمة الأضرار وفقا لشروط الاتفاق بين مجموعة المشاركين، مع الاحتفاظ بمبلغ منها يسمح باستمرار وتعزيز الوضع المالي للوحدة المسؤولة عن إدارة وتنظيم هذا النشاط (الشهادات، ٢٠١٨: ١٦). تعددت التعريفات التي تناولت موضوع التأمين، ولن يتم التوصل إلى تعريف دقيق وشامل للتأمين. ويرجع ذلك إلى (الهلالي، شحادة، ٢٠٢٢: ٢٦٠)

أ- إن فكرة التأمين فكرة أخلاقية، وهي كسائر الأفكار الأخلاقية تخضع لآراء مختلفة وتتعرض لتصورات مختلفة، مما يؤدي بالنهاية إلى تصادم وتعدد التعريفات الصادرة بشأنها لاختلاف النواحي التي ينظر منها الفقيه إلى هذه العملية.

ب- تنوع المخاطر والأشكال المتعددة التي تتخذها عملية التأمين.

ج- الخلط وعدم التمييز بين عقد التأمين باعتباره علاقة قانونية تفرض التزامات متبادلة على أطرافها وتنتج آثارها عليهم وعلى عملية التأمين نفسها، أي الفن الذي تقوم به شركات التأمين للمقاصة بين مجموعة من المخاطر بناء على خطوات وأسس إحصائية، مما

يمكن هذه الشركات من تحديد القسط الذي يجب أن يدفعه طالب التأمين وتحديد المخاطر التي يمكن تغطيتها بالتأمين ومبلغ هذه التغطية.

ثالثاً: الأسس التي يقوم عليها نظام التأمين.

يقوم نظام التأمين على توزيع الخسائر المالية التي تلحق بشخص واحد على عدد كبير من الأشخاص المعرضين لنفس الخطر. وعليه يمكن اعتبار التأمين إحدى الوسائل التي يلجأ إليها الأفراد لحماية أنفسهم من بعض المخاطر التي قد تصيبهم، وللتأمين حد. وهو لا يهدف في المقام الأول إلى منع حدوث المخاطر، بل يقتصر دوره على تعويض الخسائر، على الرغم من أن شركات التأمين في الوقت الحاضر تتخذ وسائل عديدة للحد من حدوث المخاطر وإدراكها. (علي يوسف، ٢٠٢٣: ٣٤)

وينقسم التأمين إلى:

القسم الأول: – على أساس الإلزام يتمثل فيما يلي:–

التأمين الإلزامي: هذا التأمين مفروض قانوناً على الأفراد أو شركات التأمين، مثل التأمين الإلزامي ضد حوادث السيارات، والتأمين الاجتماعي، وتأمين التقاعد. – التأمين الاختياري، والذي يكون العقد فيه بناء على رغبة الشخص أو شركة التأمين، «ويشمل التأمينات المختلفة التي يكون للفرد حرية تأمينها أو عدمه، مثل التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحريق، والتأمين البحري، وغيرها». القسم الثاني: تقسيم التأمين على أساس الإدارة العملية للتأمين ويتمثل فيما يلي:– (عبد العزيز هيكل، ١٩٨٥: ٢٢). – التأمين على الحياة، قسم الحياة، يشمل مختلف أنواع التأمين المتعلقة بحياة الإنسان، مثل دفع مبلغ معين عند وفاة المؤمن عليه، أو عند بلوغه سن معينة، أو ضمان معاش يدفع له طوال حياته، وبعد بلوغه سن معينة، أو ضمان معاش يدفع له خلال فترة زمنية محددة. حياته. – التأمين العادي ويعتبر القسم الخاص واما القسم العام يشمل جميع التأمينات الأخرى ما عدا الحياة، وبالتالي يشمل التأمين البحري، التأمين ضد جميع أنواع الحوادث: الحوادث الشخصية، تأمين السرقة، تأمين السيارات، تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير، تأمين إصابات العمل، الأمراض المهنية، التأمين. مخاطر الطقس والمخاطر الأخرى، القسم الثالث. وتقسيم التأمين على أساس موضوع التأمين هو كما يلي: (محمد، ٢٠٢٢: ١٩). ومن ثم التأمين الشخصي حيث يكون موضوع التأمين هو الشخص المؤمن عليه، مثل التأمين على الحياة، والتأمين المرضي، وتأمين الشيخوخة، والتأمين ضد البطالة ومن ثم التأمين على الممتلكات، موضوع التأمين هنا، هو ممتلكات المؤمن له سواء كانت منقولة أو غير منقولة، مثل التأمين ضد السرقة، أو التأمين ضد الحريق، أو التأمين ضد الضرر أو الخسارة، أو التأمين ضد أخطار الحرب واخيرا تأمين المسؤولية الذي يكون موضوع التأمين فيه مسؤولية المؤمن له عما قد يسبب ضرراً وخسائر للغير، مثل التأمين ضد المسؤولية المدنية عن حوادث السيارات والطائرات والسفن، والتأمين ضد حوادث العمل والأمراض المهنية.

رابعا : مفاهيم صناعة التامين

وتعددت المفاهيم التي وردت بشان الصناعة بصورة عامة واختلفت حسب وجهة نظر الكتاب والباحثين، فهناك من بين الصناعة استنادا الى نشاط المنظمة (خدمي، سلعي)، وهناك من بين تبعا للأدوات المستخدمة في عملية التصنيع (يدويه،

آليه)، و اعطي مفهوم الصناعة ايضا استنادا الى عناصر الأنتاج، لكن هذه المفاهيم لم تختلف في نطرتها للصناعة، فقد اتفقت على الاتي :

١ . صناعة التامين تعني كافة الانشطة الترويجية والبيعية والأكتتابية والتعويضية والمشورات الفنية التي تقدمها شركة التامين لطالبي التامين والمؤمن لهم وغيرهم .(الوردي .١٩٩٩: ١١٥)

٢. عملية دراسة وتحليل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية والتكنلوجية السائدة في البلد خلال فترة زمنية معينة، بصورة مستمرة من قبل شركات التامين بشكل يمكنها من تحديد احتياجات الافراد والمؤسسات ضمن هذه الفترة، والسعي الى انتاج خدمة تلبي هذه الاحتياجات ضمن هذه الفترة من خلال توفير متطلباتها.

كما وضعت مفاهيم لصناعة التامين من قبل بعض الكتاب والباحثين توضح الجوانب الفنية والقانونية معا فقد عرفه أخر بانه اسلوب ينطوي على اتفاق مسبق بين طرفين يتم من خلاله تحويل الخطر المعرض له الطرف الثاني (المؤمن له) الى الطرف الاول (المؤمن) مقابل دفع مبلغ محسوب بالطرق الاحصائية والرياضية تمكن من تغطية الخسارة المحتملة والقابلة للقياس المادي كليا او جزئيا وبمقتضاه ينتقل عن الخطر المتوقع من خسارة مادية محتملة الى المؤمن بطريقة تسمح بتوزيع الخطر على عدد كبير من المستفيدين والمعرضين لذات الخطر .اما (Robert, 2020:3) فقد جمع في تعريفه الجوانب الفنية والقانونية لمفهوم صناعة التامين اذ اشار الى انه عقد يقلل من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن احتمال وجود خطر مشمول في الوثيقة مقابل قسط متفق عليه يدفع من قبل المؤمن له أي هو عملية نقل المخاطر الاقتصادية الى شركة التامين.واكد هذا الجانب (الكيلاني , ٢٠٠٨ :ص ٤٨) بقوله بانه عملية فنية ذات طابع قانوني تتركز على ان المؤمن يتعهد بدفع اثار عقد ابرمه الى المؤمن له تاسيسا على ان ارادة طرفيه اتجهت الى تحقيق هذه الاثار وهي تعهد المؤمن له بوفاء الاقساط التي التزم بالقيام بها وتعهد المؤمن بضمان الخطر المؤمن منه حيث يعوض المؤمن له خسارته اذا تحقق الخطر .وجاء عدد من الباحثين ممن لهم وجهة نظر من الجانب الاقتصادي لمفهوم صناعة التامين فاشاروا الى ان التامين نظام يعمل على تقليل من الاثار الاقتصادية المترتبة على استنزاف راس المال وما يترتب عنه من توقف العمل والانتاج فهو يؤدي الى توفر الضمانات الكفيلة لاستمرار راس المال اذ يقوم بمهمة التعويض عن الاضرار الناتجة عن اهلاك راس المال سواء كان جزئيا او كليا (علي , ١٩٨٢ : ٢).واتفق (صالح واخرون , ١٩٨٧ :ص ١٥) بان مفهوم صناعة التامين هو عامل اساس من عوامل الادخار وتوجيه جانب من راس المال المنتج في المجالات الاستثمارية تتيح للمنجتمع طاقة اضافية لتعزيز خطط التنمية وذلك بما توفره من رؤوس اموال يمكن توظيفها في القطاعات الانتاجية المختلفة كالزراعة والصناعة والبناء والمتاجرة وتبادل السلع وبما من شانه ان يجعل في تنفيذ خطط التنمية ضمن الفترة الزمنية المحددة لها.اما (هيكل , ١٩٨٥ : ٧) فقد اشار في تعريفه لصناعة التامين بانه وسيلة لتخفيض ثقل الخسارة المالية التي تنتج عن تحقق الاخطار, واتفق (صالح واخرون , ١٩٨٧ : ١٥) على ان التامين هو توفير الضمانات من الخسائر المالية التي ممكن ان يتعرض لها نتيجة وقوع الاخطار المؤمن منها.ومما تقدم يرى الباحثان إن صناعة التامين ليست مجرد تقديم خدمة ثابته المظهر والمضمون، وانما هي عباره عن نظام يعتمد في عمله على المعلومات التي يستقبلها ويصدرها، و يؤدي وظيفتين اساسيتان هما وظيفة وقائية والثانية وظيفة اقتصادية، فمن خلال الدراسة المستفيضه والمتمعنة للمعلومات المفصح عنها في استمارة طلب التامين وتقارير الكشف الاولي يتم تقدير الخطر، ومن ثم اتخاذ القرار بقبول او رفض الطلب، وفي حال القبول يتم اصدار وثيقة التامين واستلام قسط التامين، ويتم تنبيه المؤمن له الى واجباته تجاه التعاقد والاجراءات التي يجب عليه اتباعها لتقليل الخطر المؤمن منه خلال مدة التامين، واخيرا دفع التعويض في حال تحقق الخطر المؤمن منه واعادة المؤمن له الى وضعه المالي الذي كان عليه قبل وقوع الخطر المؤمن منه قدر الامكان، فبذلك تكون صناعة التامين قد ادت وظيفتها الوقائية، وان الاقساط المتجمعة لدى شركة التامين ليس من الجيد ابقائها ساكنة، حيث ان شركة التامين لديها خطط استثمارية تحرك هذه الاقساط من خلالها وتوظفها في مشاريع ذات مخاطر منخفضة وعوائد جيدة، فان استثمار

هذهالاقساط سيحقق فائدة لأقتصاد البلد، والتي تنعكس على افراد المجتمع من جهة، وفائدة لشركة التامين والتي تنعكس على ارباحها وقسط التامين و العاملين فيها من جهة ثانية ، وبذلك تكون صناعة التامين قد ادت وظيفتها الاقتصاديه،

المبحث الثالث :الجانب التطبيقي

في هذا المبحث سوف نتناول المؤشرات المالية التي تعطي دلائل على نشاط شركة التامين ومدى نجاحها في صناعة التامين في العراق , وسيتم تناول مؤشرات التي تركز على الانشطة التشغيلية للشركة.

أولا: مؤشرات الربحية تعتبر الربحية بمثابة مؤشر عن قدرة شركة التامين على تحقيق الأرباح، أي قدرته على استغلال الموارد المالية المتاحة في توليد الأرباح، اذ اعتمدنا في دراستنا هذه من أجل قياس ربحية على ثلاثة مؤشرات مالية هي معدل العائد على الموجودات ROA، معدل العائد على الحقوق ROE ونسبة هامش الربحٌ ROGPوذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول (١) معدل العائد – الف دينار

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صافي الدخل	٨٨٥١٥٦٩	٩٩٤٦٢٩٦	٨٣٩٢٠٠٥	١٠٩٣٠٦٥٤	١٢٠٤٩٢٤٠
اجمالي الموجودات	٨٦٦٣٠٦٩٥	٨٥١٩٤٠٤٠	٩٤٥٨٣٩٥٣	١١١٤٤٧٥٥٩	١٢٣٩٢٧٨٠٥
ROA	٪١٠,٢	٪١١,٦	٪٨,٨	٪٩,٨	٪٩,٧

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر جدول رقم واحد أنه أعلى معدل على الموجودات قد بلغت أعلى نسبة ١١.٦٪ في سنة ٢٠١٩ وانخفضت هذه النسبة في الأعوام التي تليها إلا أنها بجميع الأحوال تعد نسبة مقبوله قياساً بحجم الموجودات في الشركة والبالغة ١٢٣٩٢٧٨٠٥ دينار ألف دينار في سنة ٢٠٢٢

جدول (٢) معدل العائد على حقوق الملكية– الف دينار

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صافي الدخل	٨٨٥١٥٦٩	٩٩٤٦٢٩٦	٨٣٩٢٠٠٥	١٠٩٣٠٦٥٤	١٢٠٤٩٢٤٠
رلس المال المدغوع	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
الاحتياطات	١٥٨٥٣٥٦١	١٧٩١١٧٥٤	١٩٣٥٠١٨٨	٢٠٨٠٨٦١٣	٢٢١٧٣٥٣٥
الاحتياطيات الفنية	٤١٤٠٤٩٦٠	٤٤٤٠٧٢٩٨	٤٦٦٧٢٨٢٩	٦٠٨٧٤١٥٥	٧٠٠٥٩٣٠٣
حقوق الملكية	٥٩٢٥٨٥٢١	٦٤٣١٩٠٥٢	٦٨٠٢٣٠١٧	٨٣٦٨٢٧٦٨	٩٤٢٣٢٨٣٨
ROE	٪١٤,٩	٪١٥.٤	٪١٢,٣	٪١٣	١٢,٧٨

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر الجدول رقم (٢) إنه أعلى معدل على حقوق الملكية قد بلغت نسبته ١٥.٤٪. سنة ٢٠١٩ وبدأت هذه المعدلات بالانخفاض يصل إلى ١٢.٧٨٪ في سنة ٢٠٢٢. وتعد هذه النسبة جيدة قياساً بحجم حقوق الملكية في الشركة التي وصلت إلى ٩٤٢٣٢٨٣٨ ألف دينار في سنة ٢٠٢٢.

جدول (٣) نسبة هامش الربح– الف دينار

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
صافي الدخل	٨٨٥١٥٦٩	٩٩٤٦٢٩٦	٨٣٩٢٠٠٥	١٠٩٣٠٦٥٤	١٢٠٤٩٢٤٠
ايرادات العمليات التامينية	٨٢٨٢١٧٨٤	٧٢٣٦٤٥١٦	٦٣٣٣٥٤٥٥	١٠٨٧٥٤٨٦٤	١٣٢٥١٢٢٦٧

ايرادات الاستثمارات	٢٩٩٣٧٨٥	٣٣٢٠٤٦٠	٣٤٠٣٢٩٧	٣٠٣٠٠٧٥	٤٤٣٥٨٦٠
اجمالي الايرادات	٨٥٨١٥٥٦٩	٧٥٥٨٤٩٧٦	٦٦٧٣٨٧٥٢	١١١٧٨٤٩٣٩	١٣٦٩٤٨١٢٧
ROPG	٪١٠,٣	٪١٣,١	٪١٢,٥	٪٩,٧	٪٨,٧

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر الجدول رقم ٣ أنه نسبة هامش الربح إلى المبيعات قد بلغت أعلى معدلاتها في عام ٢٠١٩ عندما كانت ١٣.١٪. إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٨.٧٪ مما يستدعي دراسة أسباب الانخفاض من قبل مجلس إدارة الشركة. وإيجاد الحلول الناجحة لها.

الجدول رقم (٤) مؤشرات الربحية– الف دينار

البيان / السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
ROA	٪١٠,٢	٪١١,٦	٪٨,٨	٪٩,٨	٪٩,٧
ROE	٪١٤,٩	٪١٥,٤	٪١٢,٣	٪١٣	١٢,٧٨
ROGP	٪١٠,٣	٪١٣,١	٪١٢,٥	٪٩,٧	٪٨,٧

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

ويظهر الجدول رقم (٤) إن الشركة العراقية قد تدققت مؤشرات ربحية جيدة، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات خلال الفترة البحث تقريبا ١٠٪ ومعدل العائد على حقوق الملكية بلغت متوسطة تقريبا ١٤٪. أما معدل إجمالي هامش الربح فقد بلغ متوسط ١٠٪ تقريبا وهذه المعدلات تعتبر مقبولة نسبيا في القطاع التأمين في العراق.

ثانيا: مؤشرات المديونية والتي تشير هذه المؤشرات إلى الأموال التي اعتمدتها شركة التامين من مختلف المصادر الخارجية في تمويل عملياته ولقياس مديونية شركة التامين محل الدراسة قمنا بحساب نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول (٥) نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
ديون الشركة	٢٧٣٧٢١٧٤	٢٠٨٧٤٩٨٨	٢٦٥٦٠٩٣٦	٢٧٧٦٤٧٩١	٢٩٦٩٤٩٦٧
اجمالي الموجودات	٨٦٦٣٠٦٩٥	٨٥١٩٤٠٤٠	٩٤٥٨٣٩٥٣	١١١٤٤٧٥٥٩	١٢٣٩٢٧٨٠٥
نسبة الديون الى اجمالي الموجودات	٪٣١,٥	٪٢٤,٥	٪٢٨	٪٢٤,٩	٪٢٣,٩

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر الجدول رقم ٥ انه نسبة الديون الى موجود الشركة قد بلغت في عام ٢٠١٨ اعلى معدل لها ٣١.٥٪ وانخفضت الى ٢٣.٩٪ في عام ٢٠٠٢ وعلى الرغم من ذلك فتعد هذه النسبة مقبولة او تجعل الشركة في مأمن من اي حالة طارئة تصيب قطاع التأمين فكلما ازدادت حجم الديون كلما تحقق الخطر في مكانية تسديدها في الحالات الاستثنائية

جدول (٦) نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
اجمالي الديون قصيرة الاجل	٢٧٣٧٢١٧٤	٢٠٨٧٤٩٨٨	٢٦٥٦٠٩٣٦	٢٧٧٦٤٧٩١	٢٩٦٩٤٩٦٧
اجمالي الموجودات	٨٦٦٣٠٦٩٥	٨٥١٩٤٠٤٠	٩٤٥٨٣٩٥٣	١١١٤٤٧٥٥٩	١٢٣٩٢٧٨٠٥
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات	٪٣١,٥	٪٢٤,٥	٪٢٨	٪٢٤,٩	٪٢٣,٩

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

جدول (٧) نسبة الديون إلى الأموال الخاصة

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
ديون الشركة	٢٧٣٧٢١٧٤	٢٠٨٧٤٩٨٨	٢٦٥٦٠٩٣٦	٢٧٧٦٤٧٩١	٢٩٦٩٤٩٦٧
راس المال الخاص	٥٩٢٥٨٥٢١	٦٤٣١٩٠٥٢	٦٨٠٢٣٠١٧	٨٣٦٨٢٧٦٨	٩٤٢٣٢٨٣٨
نسبة الديون إلى الأموال الخاصة	٪٤٦,١	٪٣٢,٤	٪٣٩	٪٣٣,١	٪٣١,٥

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر الجدول رقم (٧) ان نسبة الديون الى رأس المال الخاص الشركة التأمين العراقية بلغت اعلى مستوياتها في عام ٢٠١٨ حيث كانت ٤٦.١٪ وانخفضت هذه النسبة في السنوات اللاحقة الشكل لتصل الى ٣١.٥٪

الجدول رقم (٨): مؤشرات المديونية

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات	٪٣١,٥	٪٢٤,٥	٪٢٨	٪٢٤,٩	٪٢٣,٩
نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات	٪٣١,٥	٪٢٤,٥	٪٢٨	٪٢٤,٩	٪٢٣,٩
نسبة الديون إلى الأموال الخاصة	٪٤٦,١	٪٣٢,٤	٪٣٩	٪٣٣,١	٪٣١,٥

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر الجدول رقم (٨) أن مؤشرات المديونية لدى الشركة التأمين العراقية كانت مقبولة أو بلغة متوسطة خلال الفترة البحث المدة في عام ٢٠١٨ –٢٠٢٢ حوالي ٤٨% كما في نسبة الديون إلى إجمالي موجودات.

أما نسبة الديون إلى الأموال الخاصة فأن متوسط هذه النسبة تشير إلى ٣٨% وهذا يدل على استخدام الشركة الأمثل لمواردها في تحقيق الضمان الكافي للمحافظة على ممتلكاتها العامة والخاصة

ثالثا : مؤشرات السيولة:–سيتم تناول مؤشرات السيولة تبدأ بنسبة التداول وهي مجموع الموجودات المتداولة إلى موجودات المتداولة على أنها النسبة المعيارية هي ١:٢ ثم يلي ذلك نسبة السيولة القطعية وكلا النسب الغرض إثبات أن الشركة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في الوقت المناسب ثم يرى الباحث أنه يتم إثباته نسبة الإيرادات المحصلة من الأقساط إلى إجمالي الإيرادات لغرض الوقوف على مدى قدرة الشركة على مازاوله إنشطتها بشكل صحيح ويظهر الجدول الرقم ٩ و١٠ و١١ على توالي هذه النسب

جدول (٩) نسبة التداول

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الموجودات المتداولة	٨٦٦٠٢١٩٤	٨٥١٦٥٥٣٩	٨٣٣٤٥١٤٢	١١٢٩٥٩٥٣٤	١٢٣٩٢٧٧٢٦
المطلوبات المتداولة	٢٧٣٧٢١٧٤	٢٠٨٧٤٩٨٨	٢٦٥٦٠٩٣٦	٢٧٧٦٤٧٩١	٢٩٦٩٤٩٦٧
نسبة التداول	٣,١	٤	٣,١٣	٤,٠٦	٤,١٧

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

جدول (١٠)نسبة السيولة القطعية

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
النقدية	٣٠٤٢٩٥٦٤	٢١١٢٩٦٣٤	٢٩٦٠٦٢٣٣	٤٧٠٥٨٤١٨	٤٣٣٨١٧٠١
اجمالي الموجودات المتداولة	٨٦٦٠٢١٩٤	٨٥١٦٥٥٣٩	٨٣٣٤٥١٤٢	١١٢٩٥٩٥٣٤	١٢٣٩٢٧٧٢٦
نسبة النقدية القطعية	٣٥.١٪	٢٤.٨٪	٣٥,٥٪	٤١.٦٪	٣٥٪

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

جدول (١١)نسبة مجموع الاقساط المحصلة الى مجموع الايرادات– الف دينار

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
مجموع الاقساط المحصلة	٨١١٤٦٦٤٤	٧١٣٣٩٧٠٤	٦٢٧١١٤٢٨	١٠٦٨٦١٢٣٦	١٢٣٠٩٥٢٢٦
اجمالي الايرادات	٨٥٨١٥٥٦٩	٧٥٥٨٤٩٧٦	٦٦٧٣٨٧٥٢	١١١٧٨٤٩٣٩	١٣٦٩٤٨١٢٧
نسبة مجموع الاقساط المحصلة الى الايرادات	٩٥٪	٩٤,٦٪	٩٣,٩	٩٥,٦	٨٩,٩٪

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

الجدول رقم (١٢): مؤشرات السيولة

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نسبة التداول	٣,١	٤	٣,١٣	٤,٠٦	٤,١٧
نسبة النقدية إلى مجموع الموجودات المتداولة	٣٥,١٪	٢٤,٨٪	٣٥,٥٪	٤١,٦٪	٣٥٪
نسبة مجموع الاقساط المحصلة الى مجموع الموجودات المتداولة	٩٥٪	٩٤,٦٪	٩٣,٩	٩٥,٦	٨٩,٩٪

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

يظهر في الجدول رقم (١٢) أن نسبة التداول للشركة قد فاق المعيار المطلق ١:٢ وأن الشركة قادرة على تزديد التزاماتها قصيرة الأجل بالوقت المناسب إلا أنها بذات الوقت تجهد كثير من الأموال ممكن استثمارها وتحقيق أرباح إضافية وهذا ما يؤكد مؤشر نسبة السيوله القطعية إذ بلغت متوسط حوالي ٣٤٪ من إجمالي الموجودات المتداولة وأظهرت مؤشه الإيرادات الأقساط المتحصلة قدرة على الشركة في ممارسة أعمال لكن بذات الوقت ضعف في استثمار مواردها في تحقيق إيرادات أخرى

رابعا: مؤشرات كفاية رأس المال تسمح هذه المؤشرات بمعرفة قدرة شركة التامين على مواجهة مخاطر الائتمان والاستثمار بمختلف أنواعها، وهنا نشير الى كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات. وهذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول (١٣) كفاية حقوق الملكية

البيان السنوات	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
راس مال شركة التامين	٥٩٢٥٨٥٢١	٦٤٣١٩٠٥٢	٦٨٠٢٣٠١٧	٨٣٦٨٢٧٦٨	٩٤٢٣٢٨٣٨
اجمالي الاستثمارات	٥٤٣٣٠٧٠٥	٦٣١٠٠٨٣٤	٦٢٩٨٠٧٢٨	٦٦١١٢٣٩٧	٧٤٢٦٧٤٢١
كفاية حقوق الملكية	١٠٩٪	١٠١٪	١٠٨٪	١٢٥٪	١٢٧ %

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية لشركة التامين الوطنية

اذ يشير الى ان كفاية الشركة واضحة اذ تفوق حجم استثماراتها الا انها بنفس الوقت تشير الى ضعف استثمارات الشركة وهذ مايؤكد ماجاء بفرضية البحث من كون المؤشرات المالية تعد دليل على مدى كفاءة سير عمل الشركة من عدمه.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١- يعتبر مفهوم التأمين من المفاهيم ذات الجذور التاريخية العميقة التي كانت موجودة مع وجود الإنسان القديم الذي كان أول مورد بشري قام بتأمين حياته وممتلكاته ضد المخاطرالمتوقعة.

٢- إن نجاح تنفيذ عمليات التأمين داخل العراق يتطلب الفهم الصحيح لمفهوم التأمين من قبل المديرين والعاملين في شركات التأمين العراقية.

٣- عدم الاستفادة الجيدة من جميع الخدمات التي تقدمها شركات التأمين في العراق

٤- لايوجد استخدام للمؤشرات المالية لبيان حقيقة مدى نجاح شركات التامين العامة في تطوير صناعة التامين في العراق.

ثانيا : التوصيلات

١- استخدام للمؤشرات المالية لبيان حقيقة مدى نجاح شركات التامين العامة في تطوير صناعة التامين في العراق.

٢-من أجل تطوير شركات التأمين العراقية لابد من اطلاع على التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية العالمية ومتابعة البحث عن السبل الكفيلة لتطوير صناعة التامين في العراق.

٣- حققت الجوانب المالية النسبة الاكبر من بين ابعاد صناعة التامين وهذا يدل على ان للجوانب المالية علاقة بعمليات الاكتتاب التي تقوم بها شركات التامين ولنفس البعد علاقة قوية مع مقدرة شركات التامين في تحقيق المرونة اللازمة في اعمالها وكذلك للجوانب المالية علاقة بمقدرة شركات التامين على تطبيق قانون الاعداد الكبيرة.

REFERENCES

١. الربيعي، محمد عبد الأمير، "دور التنبؤ بمعدلات الخسارة في التأمين الجماعي". بحث تطبيقي مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدبلوم العالي المعادل لشهادة الماجستير في التأمين، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، ٢٠٢٢.

٢. الزبيدي , عبد الله محمد , (٢٠٠٦) دور اعادة التامين في دعم صناعة التامين الاردنية , دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، كلية الاقتصاد،.

٣. امام , عبد المنعم جناد محمد ،صناعة التامين واعادة التامبن وامكانية التكامل في السوق العربيه ،مجلة التامين العربي ،العددالرابع والخمسون ،ايلول ١٩٩٧،

٤. بدوي، علي محمود، (٢٠١٩)، "التأمين د ا رسة تطبيقية"، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية .

٥. سلام، أسامة عزمي وموسى، شقيري نوري، "إدارة المخاطر والتأمين"، الطبعة الثانية، دار الحميد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٢٠.

٦. الشحادات، باسل، دراسة وتقييم واقع الاستثمارات في شركات التأمين وعلاقتها بالسيولة والربحية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ٢٠١٨.

٧. صالح، بصري محمد، مهدي، علاء رضا، شكر محمد، التأمين في إدارة المستودعات، الطبعة الأولى، دار التقي للطباعة والنشر، ١٩٨٧.

٨. عبد العزيز فهمي هيكل، مقدمة في التأمين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠. ١٢١)

٩. علي عبد الحميد يوسف (٢٠٢٣) المحددات الاقتصادية لأداء شركات قطاع التأمين السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تشرين.

١٠.علي محمود، التأمين: دراسة تطبيقية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٩.

١١.علي، أمانج محمد فرج محمد، التقييم المالي لاستثمارات شركة التأمين الوطنية، بحث تطبيقي مقدم إلى جامعة بغداد لنيل شهادة الدبلوم العالي في الإدارة المالية، ١٩٨٢.

١٢.العكيلي، محمد عبد العزيز، (٢٠٢٣)، القانون الواجب التطبيق على عقد التأمين ، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد الخامس، العدد الثالث.

١٣.فلاح، عز الدين (٢٠١٧). التأمين: مبادئه وأنواعه، عمان، دار أسامة.

١٤.الكيلاني، محمود، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد السادس، عقود التأمين من منظور قانوني، الطبعة الأولى، الأردن، دار الثقافة والنشر، ٢٠٠٨.

١٥.محمد الفيومي محمد، نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات المالية: البنوك التجارية وشركات التأمين، دار الجامعة، مصر، ٢٠٢٢.

١٦.ناصر، محمد جودت (٢٠٢٢). إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الأولى.

١٧.الهلالي، محمد جمال علي، شحادة، عبد الرزاق، "محاسبة المؤسسات المالية – البنوك التجارية وشركات التأمين"، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢م.

١٨.هيكل، عبد العزيز فهمي، مقدمة في التأمين، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

١٩.الوردي، سليم علي، إدارة المخاطر والتأمين، بغداد، دار الكتب والوثائق الوطنية، ١٩٩٩.

٢٠.الوقائع العراقية، ١٩٥١، العدد ٣٠١٥ بتاريخ ٩/٨/١٩٥١)

21. James L. Athearn and Joan T. Schmit. Risk and Insurance, sixth edition, west publishing company, 2019
22. Rejda, George, " Principles of Risk Management and Insurance", Person Addition Wesley, 10th , USA, 2018.
23. Robert Kiln; Reinsurance in Practice; London; 2020.